



شهد الوضع الاقتصادي في قطاع غزة مرحلة متدهورة الى ابعد الحدود. فمُنذ الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام 2007 وبسبب النقص الشديد لمواد الخام المستوردة، تم إغلاق أكثر من 3.800 مصنع إنتاجي، أي ما يقارب حوالي 90% من مجمل النشاطات الاقتصادية المختلفة في القطاع. انعكس هذا الإغلاق على العمال بصورة مباشرة، ففقدت نسبة البطالة الى أعلى درجاتها مقارنة بالأعوام الماضية، ولقد فقد أكثر من 40.000 مزارع عملهم اليومي وأكثر من 70.000 عامل في القطاعات الإنتاجية الأخرى قوتهم اليومي.

### لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية، نظم مركز التجارة

الفلسطيني وبالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية برنامج لوضع تصورات وحلول من قبل القطاع الخاص للتغلب على نتائج هذه الأزمة الاقتصادية. هدف البرنامج الذي شارك به مجموعة كبيرة من الشخصيات الفاعلة من قطاع الخاص في قطاع غزة، الى وضع تصور وسيناريوهات محددة، قابلة للتطبيق في مرحلة الأزمة الحالية وسيناريوهات أخرى في كيفية استنهاض القطاع الخاص للفترة القادمة.

امتد المشروع لمدة شهرين، حيث تم تقسيمة الى اربعة مراحل متتابعة، وتم صياغة عدة تصورات، شارك في صياغتها مجموعة من طاقم العمل في مركز التجارة الفلسطيني بمساعدة لجنة إستشارية تم تكليفها طوعا لهذه المهمة. التصورات المقترحة تمت مناقشتها والتباحث فيها من قبل لجان مختصة من القطاع الخاص، كل حسب القسم التجاري التابع له. في نهاية الأمر تم عرض النتائج المقترحة بتاريخ 17 سبتمبر 2008 تحت رعاية المجلس التنسيقي الأعلى للقطاع الخاص، بمؤتمر شارك فيه ما يقارب من 200 شخصية من القطاع الخاص والعام ومندوبين عن المؤسسات الدولية.

نتائج وتوصيات القطاع الخاص للخروج من الأزمة الراهنة تم توزيعها لمندوبي المجلس التنسيقي الأعلى للقطاع الخاص، وتم عرض هذه النتائج خلال جلسات مؤتمر الحوار الاقتصادي الذي عقد بمدينة أريحا بتاريخ 05 أكتوبر 2008، بالإضافة الى توزيع هذه التوصيات التي تم صياغتها وطباعتها بكتيب باللغتين العربية والانجليزية على الشركاء المحليين ومتخذي القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، وايضا للشركاء الدوليين، مثل UNDP، و USAID، و الاتحاد الاوروبي.



يمكن تنزيل الملف باللغة العربية و اللغة الانجليزية (حوالي 8 ميغابايت)

السيدة/ حنان طه المدير التنفيذي لمركز التجارة الفلسطيني – غزة ترأس احدى الجلسات